JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (5)
23–كانون الثاني–2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة

طلال ابراهيم يوسف ابو ملوح

مدير وحدة الاستثمار

بلدية جرش الكبرى

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (5)
23–كانون الثاني–2023
https://jaspss.com

الملخص

يزداد الاهتمام بدراسة آثار الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول المستضيفة له حيث ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العقود الأخيرة بحثاً عن أسواق أجنبية لتحقيق المزيد من الأرباح بالحصول على مواد أوّلية وأيدي عاملة رخيصة وايجاد أسواق خارجية لتسويق بضائعها.

ولمَّا كانت هذه دوافع المستثمر الأجنبي، وكون البلدان النامية بحاجة لهذه الاستثمارات، فهذا يضع على عاتق حكومات هذه الدول أن يكون عندها الوعي والحرص على توجيه هذه الاستثمارات الوجهة الصحيحة لتحقيق مصلحة دولها وشعوبها.

Abstract

Interest is increasing in studying the effects of foreign investment on the economies of the host countries, as foreign capital inflows have increased in recent decades in search of foreign markets to achieve more profits by obtaining raw materials and cheap labor and finding foreign markets to market their goods. Since these are the motives of the foreign investor, and the fact that developing countries need these investments, this places the responsibility of the governments of these countries to be aware and keen to direct these investments in the right direction to achieve the interest of their countries and peoples.

❖ المقدمة

في الثمانينيات من القرن الماضي، انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض المساعدات الخارجية في هذه البلدان. أدت أزمة الديون الدولية في عام 1982 إلى انخفاض حاد في حجم القروض التي تقدمها البنوك الدولية إلى البلدان النامية. لقد غيرت هذه العوامل وغيرها مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العالمية من ناحية والطريقة التي تنظر بها البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى. بعد أن نظر معظم العالم النامي إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر بريبة، فقد تم بذل أي جهد لجذبهم كبديل لتراجع المساعدات العامة والأوضاع التي تركت العديد من الدول النامية مثقلة بالديون. وبذلك بدت الدول النامية في حالة سباق تنافسي لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، ودخلت الدول العربية لهذا السباق ، و أيا كانت الدوافع و الأسباب لهذا الإتجاه، فأن الأمر الملفت للنظر يكمن في النتائج المترتبة التي يمكن أن تخلقها هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الإقتصادية في البلدات التي تتجه إليها.

❖ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع،ولاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة له مناخ استثماري فقط، بل يجب القيام بنهضة استثمارية وبناء سلوك استثماري فعال لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب واختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة،وكذلك بتطبيق استراتيجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدرا من التدفقات،سواءا كانت مالية،تكنولوجية،تدفقات من الموارد البشرية الخ.

❖ **مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر**

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو خدمية،ومثل حافر الربح الدافع الرئيسي لهذه الاستثمارات.

وقد عرَّف كل من صندوق النقد الدَّولي (IFM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى, ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسير شؤون المؤسسة.

كما وعرَّفت المنظمة العالمية للتجارة بأنه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى،ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قام في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

كما ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إمَّا بسبب ملكيته الكاملة لها، أو لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

ومن خلال النظر في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنَّ المستثمر الاجنبي هدفه الأول والأخير تحقيق الربح بغض النظر عن أهمية المشروع بالنسبة للدولة المستضيفة،ومن هنا يأتي دور الدولة الغير مباشر في توجيه النشاط الاستثماري الأجنبي الوجهة المرغوبة باستخدام سياستها المالية بتقديم الإعفاءات الضريبية لتوجيه هذا الاستثمار الوجه المرغوبة.

❖ أهمية الاستثمار الأجنبي

ان الهدف الاساسي للاستثمار الاجنبي المباشر هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لهذا فهو مصدر تمويلي مناسب للدول التي تسعي لتحقيق التنمية مما يجعلها اكثر توجها نحو استقطاب الاستثمارات الاجنبية وذلك بتهيئة كل الظروف المناسبة للاستقرار فيها.

وتكمن أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي،خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك اي مداخيل.

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها،مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية،من خلال انشاء مشروعات جديدة،ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الاسواق الدولية.
- يسمح الاستثمار الاجنبي المباشر بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة،وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص الى جانب اعادة التوازن الميزان المدفوعات.

- ارتفاع القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف،ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.
- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الاجنبية مما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة وامتصاص البطالة.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد له وللدول المضيفة،سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها،أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في جلب التكنولوجيا الحديثة في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الانشطة والوظائف الادارية وتدريب الايدي العاملة المحلية.

❖ **أهمية الاستثمار الاجنبي تبرز في أربع اتجاهات اساسية:**

1. الاتجاه الاول: يتمثل في كونه يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق عوائد كبيرة وهو ما يترجم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
2. الاتجاه الثاني: يتمثل في كونه يساهم في تنمية الاستثمار المحلي عبر انشاء مشروعات جديدة تساهم في فتح المزيد من مناصب العمل وتخفيض نسبة البطالة وهو مايعكس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3. الاتجاه الثالث: يتيح الاستثمار الاجنبي للدول المضيفة من جلب التكنولوجيا الحديثة وتوطينها وتدريب الايدي العاملة على احدث التكنولوجيات والتقنيات وهو ما يساهم في تعزيز البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

4. الاتجاه الرابع: يتيح الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية انجاز استثمارات ومشاريع ضخمة قد تعجز هذه الدول على الاستثمار فيها مثل مشاريع الطاقات المتجددة كالاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الطاقة النووية وغيرها وهو مايعزز البعد البيئي للتنمية المستدامة.

❖ **التنمية المستدامة**

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة (في العصر الحديث) مصطلح حديث نسبياً،فقد ظهر لأول مرَّة في ثمانينيات القرن الماضي بعدما تبين بأنَّ عملية التنمية الاقتصادية وفي أغلب مراحلها تعمل على تدمير البيئة وتلويثها وتستهلك المواد الناضبة، وأن الفقراء هم الذين يعانون ذلك بشكل كبير من التلوث والمستوى الصحي المتدني ومياه الشرب الملوثة وغياب أو قلَّة الخدمات الأخرى الأساسية،وذلك بسب التصنيع والتحضر،فالبيئة الملوَّثة لا تهدد حياة الناس في الوقت الحاضر فقط بل ويمتد تأثيرها إلى الأجيال القادمة

❖ **مفهوم التنمية المستدامة**

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة وفي كافة الاتجاهات،فهي عملية مستمرة لتطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار وتحريك الإمكانيات المتوفرة حيث تخدم الأجيال الحاضرة دون هضم حقوق الأجيال القادمة.

وقد عرّف التقرير الصادر عن اللجنة الحكومية التي شكلتها الأمم المتحدة التنمية في أواسط الثمانينات من القرن الماضي المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد بإبر **(Barbier Edward)** وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة: "بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئة.

- **أبعاد التنمية المستدامة**

تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين أبعاد أربع هي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

- **البعد الاقتصادي**: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه،وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار،وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

إنَّ التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد.

أما في الدول النامية فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع،والتقليل ما التفاوت الطبقي بين السكَّان،واستخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.

- **البعد الاجتماعي:** ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة،وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة،وتعزيز التنمية في المناطق الرِّيفية للحد من الهجرة للمدن،والابتعاد عن شبح التنمية المشوَّهة.
- **البعد البيئي:** وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

فالتنمية المستدامة تعني في هذا المجال: حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية،والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المالية، وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية،والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

- **البعد التكنولوجي:** ويعني ذلك التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية،لأنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض.

ففي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة،أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

إنَّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.

ومن خلال استعراض البحث لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة يتبين الصلة الكبيرة بينها وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي همُّه الوحيد الحصول على قدر اكبر من الأرباح ، دون النظر إلى الجوانب الأخرى،لذلك يجب على الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تكون على قدر وعي أكبر ودون التفريط بمكتسباتها وتدمير بيئتها ونهب مواردها.

❖ مجالات الإستثمار الأجنبي

يقصد بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر الأجنبي أمواله بقصد الحصول على عائد, وتنقسم مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات المالية.

1. الإستثمارات الحقيقية

تُعرّف الاستثمارات الحقيقة بأنّها مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف زيادة الثروة أو تحقيق الربح والعائد من الاستثمار, أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية, كالاستثمار في الأراضي وإنشاء المدن الصناعية والمصانع المتطورة, والشركات التجارية الإنتاجية, ويترتب على الاستثمار في هذه النوع انتقال الملكية بالكامل.

تعتبر الاستثمارات الحقيقة من الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي, وكذلك في تكوين وتراكم رأس المال الوطني، وعلى الرغم من أنها تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة, إلا أن درجة سيولتها منخفضة، كونها تتحمل نفقات تأمين ونقل وتخزين وصيانة, حيث تتكون تلك الاستثمارات الحقيقية من الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية والعقار والسلع, وسيتم التّطرق إليها بشكلٍ مُفصّل.

2. المشروعات الاقتصادية:

تُعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقية انتشارا في الدول, وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري, وصناعي وزراعي, حيث ترتكز اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشروعات الصناعية, كونها تحقق عائداً مقبولاً ومستمرا, إضافة إلى التسهيلات والحوافز المتوفرة عند الاستثمار في القطاع الصناعي في بعض الدول.

تعتبر الصناعة الاستخراجية التي تعتمد على استخراج وإنتاج المواد الأولية كالنفط والتعدين والتكرير إحدى الاستثمارات الهامة في المجال الصناعي. وكذلك الصناعة التحويلية التي تقوم على أساس تحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو منتجات نهائية. حيث تساهم تلك الاستثمارات في زيادة نمو القطاع الصناعي في الدول المضيفة, وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

3. العقار

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية, ويتم الاستثمار في العقار بصورتين, أمّا بصورة مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن طريق بنك عقاري, أو عن

طريق المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية, ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين, سواء كان في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.

4. السلع:

تتمتّع بعض السلع بمزايا خاصة, تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة(بورصات), على غرار أسواق الأوراق المالية, فقد إنشاء سوق القطن في نيويورك, وسوق الذهب في لندن, وسوق البن في البرازيل, وسوق الشاي في سيريلانكا.

5. الاستثمارات المالية:

يُقصد بالاستثمارات المالية أنّها مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم، السندات). حيث تهدف تلك الاستثمارات إلى اقتناء الأوراق المالية لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على إرباح إضافية, ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت تعتبر تلك الأسواق ذات كفاءة عالية. تتصف الاستثمار في الأوراق المالية بالسيولة العالية, وعلى الرغم من ذلك إلا أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي, وذلك عائد إلى أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يمثل إنتاج مباشر, ولا يؤدي إلى خلق عناصر إنتاج جديدة, كما أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يتحمل تكاليف إنشاء وتأمين ونقل وتخزين وصيانة, وفي المقابل تتصف الاستثمارات في الأوراق المالية بدرجة عالية من المخاطر؛ بسبب تذبذب حالة السوق والتقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية.

❖ **التوصيات**

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاث أبعاد على الأقل وهو البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث ، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار أسس ومبادئ التنمية المستدامة عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية الأجنبية المتدفقة إلى الأردن، بما يكرس المزيد من التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة نحو القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها اثر في تقليص التبعية العالمية ودفع التنمية البشرية.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم مع ضرورة التأكد من شموليته في كامل التراب الوطني.

❖ **المراجع و المصادر**

1. العباس العوض إبراهيم العباس. (2022). *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الزراعية في ولاية نهر النيل (1997 . 2017م)* (Doctoral dissertation, جامعة النيلين).

2. مقلاتني, & محمود. (2018). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر.

3. قروي رقية, & بوعلاق منال. (2010). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر.

4. ثوامرية. (2019). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015* (Doctoral dissertation).

5. غربي، سفيان. (2013). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي* (Doctoral dissertation, جامعة يحيى فارس المدية, معهد العلوم الاقتصادية، التجارية).

6. جبرين، توجان أمجد. *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياسية في الوطن العربي (1990-2010)* (Doctoral dissertation, جامعة اليرموك).

7. أ. د. محمود حسين المرسومي, & سوسن جبار عودة. (2020). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق للمدة (1990.2017). *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, *12*(35), 121-144.

8. فرطاس, تيته, & فضل. (2020). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2018.